

تحرك عاجل رقم: UA 165/08 عودة قسرية/بواعث قلق بشأن التعذيب أو غيره من ضروب إساءة المعاملة نحو 1,400 طالب لجوء من إريتريا مصر

أعدت السلطات المصرية قسراً إلى إريتريا نحو 200 طالب لجوء في ليلة 12 يونيو/حزيران، وهي تعد العدة لإعادة نحو 1,400 طالب لجوء آخرين قسراً. وفي إريتريا سيكون هؤلاء عرضة للتعذيب وغيره من ضروب إساءة المعاملة. ولم يُسمح لمكتب المفوض السامي للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في مصر بالاتصال بأي من الإريتريين لتقييم طلبات لجوئهم على الرغم من الطلبات المتكررة من جانب مكتب المفوض السامي لشؤون اللاجئين. ويبدو أن السلطات قد وضعت خطة لتسيير عدد من الرحلات الجوية الخاصة إلى إريتريا.

وقد تتم إعادة 169 طالب لجوء إريتري مساء 12 يونيو/حزيران: فقد نُقلوا من مركز شرطة نصر النوبة بالقرب من مدينة أسوان، حيث كانوا محتجزين، إلى معسكر لقوات الأمن المركزي في شلال بجنوب أسوان. ويحتجز مئات من طالبي اللجوء الإريتريين في عدة مراكز للشرطة بالقرب من أسوان، بينما يحتجز عشرات آخرون في سجن القناطر بالقرب من العاصمة القاهرة. كما يحتجز نحو 700 شخص بالقرب من مدينتي الغردقة ومرسى علم على البحر الأحمر. ويعتقد المحامون الذين يمثلون طالبي اللجوء المحتجزين في أسوان أن 200 من المحتجزين في الغردقة قد تم نقلهم إلى أسوان تمهيداً لإعادتهم قسراً.

وكان طالبو اللجوء المئتين الذين تم ترحيلهم في 11 يونيو/حزيران قد احتجزوا في معسكر لقوات الأمن المركزي في شلال بمدينة أسوان. وقد أُبلغوا بأنه سيتم ترحيلهم إلى مكتب المفوض السامي للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في القاهرة. وحاول محاموهم الوصول إليهم في المساء نفسه لتزويدهم بالدواء والطعام، إلا أنهم لم يتمكنوا من ذلك. ثم اقتيد الإريتريون إلى مطار أسوان الدولي، حيث وضعوا على متن طائرة مصرية في رحلة خاصة إلى إريتريا.

ومن المرجح أن يتعرض معظم طالبي اللجوء الذين أُعيدوا إلى إريتريا للاعتقال التعسفي بمعزل عن العالم الخارجي وفي ظروف لاإنسانية مددٌ تتراوح بين أسابيع وسنوات. كما سيكونون عرضة لخطر التعذيب أو غيره من ضروب إساءة المعاملة، ولا سيما أولئك الذين فروا من الخدمة العسكرية الإجبارية.

ومنذ نهاية فبراير/شباط، تدفقت موجات من طالبي اللجوء الإريتريين إلى مصر، إما عبر حدودها الجنوبية مع السودان أو بالبحر، جنوب مدينة الغردقة. واعترف مكتب المفوض السامي للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ببعضهم كلاجئين في السودان، ولكنهم يفرون من السودان لتجنب إعادتهم قسراً إلى إريتريا من قبل السلطات السودانية.

وقد وُجّهت إلى مئات طالبي اللجوء الإريتريين في أسوان تهمة الدخول غير المشروع إلى مصر، وحُكِمَ عليهم بالسجن مدة شهر مع وقف التنفيذ. بيد أنهم احتجزوا رهن الاعتقال الإداري بناء على أوامر من وزير الداخلية بموجب قانون الطوارئ المعمول به في مصر.

خلفية

أصدر مكتب المفوض السامي للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين مبادئ توجيهية إلى جميع الحكومات، تعارض إعادة طالبي اللجوء الإريتريين المرفوضين إلى إريتريا استناداً إلى سجل الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان في إريتريا. ولا تزال هذه المبادئ التوجيهية سارية المفعول.

لقد تعرض اللاجئون وطالبو اللجوء الإريتريون الذين أُعيدوا إلى إريتريا للاعتقال بمعزل عن العالم الخارجي والتعذيب. ويُعتقد أن طالبي اللجوء اللذين أعادتهما السلطات الألمانية إلى إريتريا في 14 مايو/أيار قد قُبضَ عليهما فور وصولهما، ولم يرهما أحد منذ ذلك الوقت. كما أن طالب لجوء آخر أُعيد من المملكة المتحدة في نوفمبر/تشرين الثاني 2007، احتُجز في ظروف لاإنسانية وأُسيئت معاملته قبل إطلاق سراحه.

وفي إريتريا يُحتجز آلاف الأشخاص بمعزل عن العالم الخارجي في أماكن سرية ولأجل غير مسمى من دون تهمة أو محاكمة. وكانوا قد اعتُقلوا للاشتباه في معارضتهم للحكومة، أو بسبب ممارستهم لمعتقداتهم كأعضاء في الكنيسة الإنجيلية أو غيرها من الكنائس، أو التهرب من الخدمة العسكرية، أو محاولة الفرار من البلاد.

إن الخدمة العسكرية إلزامية لجميع الرجال والنساء من سن الثامنة عشرة حتى الأربعين. وليس ثمة حدود لمدة الخدمة. ولا يعفى المعارضون عليها بدافع من الضمير، ولا توجد خدمة غير عسكرية بديلة. أما العقوبة المعتادة للتهرب من أداء الخدمة العسكرية فهي الاعتقال والتعذيب؛ ومن بين أشكال التعذيب تقييد اليدين والقدمين خلف الظهر في وضعية مؤلمة تعرف باسم "الهليكوبتر".

الأنشطة الموصى بها: يرجى إرسال مناشدات باللغة العربية أو بلغتكم

الخاصة بحيث تصل في أسرع وقت ممكن، وتتضمن ما يلي:
- دعوة السلطات المصرية إلى التوقف الفوري عن إعادة طالبي اللجوء الإريتريين قسراً

إلى إريتريا؛

- حث السلطات المصرية على احترام الالتزامات الدولية لمصر بموجب الاتفاقية الخاصة بوضع اللاجئين لعام 1951 واتفاقية مناهضة التعذيب، وعدم إعادة طالبي اللجوء قسراً إلى إريتريا، حيث يمكن أن يتعرضوا للتعذيب وغيره من الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان؛
- الطلب من السلطات المصرية أن تكفل السماح لجميع طالبي اللجوء الإريتريين بالاتصال بمكتب المفوض السامي للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في مصر لتقييم طلبات لجوئهم.

ترسل المناشدات إلى:

وزير الداخلية

معالي الوزير حبيب إبراهيم العدلي

وزارة الداخلية

25 شارع الشيخ ربحان
باب اللوق، القاهرة، مصر
فاكس: +20 2 279 0682
بريد إلكتروني: moi@idsc.gov.eg

ترسل نسخ إلى:

وزير الخارجية
معالي الوزير أحمد علي أبو الغيط
وزارة الخارجية
كورنيش النيل، ماسبيرو
القاهرة، مصر
فاكس: +20 22 574 8822
+20 22 390 8159
+20 22 574 9533
بريد إلكتروني: minexter@idsc1.gov.eg

المجلس الوطني لحقوق الإنسان
سعادة السفير مخلص قطب
الأمين العام للمجلس الوطني لحقوق الإنسان
1113 كورنيش النيل
ميدان التحرير
مبنى المجالس الوطنية المتخصصة-الطابق الحادي عشر
مبنى NDP، القاهرة، مصر
فاكس: +20 2574 7497
بريد إلكتروني: nchr@nchr.org.eg

وإلى الممثلين الدبلوماسيين المصريين المعتمدين في بلدانكم.

يرجى إرسال المناشدات فوراً. وإذا كنتم سترسلونها بعد 24 يوليو/تموز 2008، يرجى التنسيق مع الأمانة الدولية أو مع مكتب فرعكم قبل إرسالها.